

اذ لا قابل بها في المقلد والقول بكفره مروج فيحمل عليه
وعدم الاعتقاد بالتقليد يعني لا يكفي بان تسقط مع المقلد
بل هو موافق اما بالمصيبة او بالكفر فصح تعريفه لا قول
عليه والخلاف فيه في الاخرى لانه في الدنيا لا قابل بما ملتهم
معامله الكافر وعكس الخلاف في المعتركة فان في المراخنة
في الدنيا اما الاخرى فهم مخلدون بشرها في كل ما في النار الا
واحدة للحديث ذكر ذلك ابن عمر في شامله
اهداهم فان علم اهل بلاد في هذه المسئلة كابن ذكري وغيره
بانه يصرح للمتكلمين لا ما شملته عبارة من الفقهاء والمحدثين يعني
الجمهور وان صح في البعض قول وهو غير الجمهور
هم القائلون بعدم وجوب النظر فيتنوع على الاعتقاد لا عيبا
فالمقلد كما مل الايمان فالمخلص في الطرق اربعة اقول
ايمان بلا عيبان عيبان كفرة التفصيل بين القائل ببعض
دون غيره واما طريقه امام الحرمين فممنه من طال ما بعد
البلوغ مخرج او كافر بالنظر وعدمه من قصر ما من مؤمن
او مختلف في كفره بالنظر وعدمه ايضا والا صح في القولين
قول الكفر ثم ان كلام امام الحرمين هذا من اولهم من اولهم
ح لا وسبب الاحتياج للتاويل ان في القسم الثاني حكم بال
الكفر اتفاقا فيحصل منه كفر المقلد باتفاق وقد علمت فيه
اربعة اقوال في اول فممن لا جزم عنده فهو الكافر باتفاق
واما المقلد فبغير الخلاف المعلوم فلا ينافي ما من المؤمنين غيرهم
ولذا قال الشيخ هنا هو ممن لا جزم معه ولو بالتقليد ثم
بعد اخراج المقلد يبق قول لا جزم بفسخ حال الدهن عن الايمان
وبعده الذي هو الكفر وما في معناه من الشك والخواص
فيحمل الاقسام الاربعة في ايمان الناظر وكفر مقابله في
التطويل وايمان والخلاف في مقابله في القصر مع خلو الدهن
عن الطرفين فيخصص كلامه في الصغرى بما قاله في الوسطى
في تفسير كلام امام الحرمين بما ذكرته في جملة الاقسام في

خل

خال الدهن عن الايمان وضده الذي هو الكفر وما في معناه
من الظن وما ساواه وارتفاع الاضداد ذات الوسايط
صحيح كرفع البياض والسواد بقا الحمرة مثلا وكذا هنا
بقا المذهور والغفلة فلا يشك بان المحل القاسد
لشيء لا يتحول عنه او عن ضده فتأمل ويحتمل جعل تاويله
في الصغرى خلاف الوسطى فيشبهه لا جزم مع الايمان
معتقد الضد وذي الظن ونحوه وخال الدهن فيجري
الاقسام الاربعة فيهم ايمان في نظر منهم مع طول الزمان
وكفر في لم ينظر ولا اشكال فيه وايمان في شكل الزمان
اليسير بالنظر والخلف في لم ينظر فنعم الاقسام خالي
الذهن ومعتقد الضد وما في معناه فيكونون مؤمنين
في شكل الزمان اليسير وعلى خلاف فهم ان لم يتخلوه و
ويحمل ايمان معتقد الضد ونحوه باتفاق او خلاف في
القسمين الاخرين على عدم موافقتهم بالكفر كما صحح
الفرقة لقصر الزمان فيحتمل ان لا على انهم مؤمنين فتأمل
هذا المقام فهذا تخصيص ما فيه من الكلام هذا طريق في اول
ومن لم ياول جعل قوله بالايمان والكفر اتفاقا في الثلاثة
واختلاف في الاخرى لا يخفى مع جزم فيكون المقلد عنده
كافرا باتفاق لدخوله في القسم الثاني وهو من طال ما لم ينظر
فيكون خلاف الطريقين قبله لحكاية الاتفاق وقرئ
منها ان جمعت اقوال الطرق لانه القول بالكفر ولذلك
ما حكى ابن عمر في الخلاف في ايمان المقلد في الصفات
او في الدليل ونص بعدة كونه المطلوب وهو الدليل
الحمل الذي معناه المنجوز عن تقريره وحل شبهه و
التفصيل المصعب عليهما في ايمان ذي التقليد
فيهما لا يع عيبا او مع تألها كما في غير القول بالكفر
لشأنه يدل على انه فهمه شاملا للجزم الذي هو المقلد
وكذا الشيخ هنا فان لم يجزم بالتاويل بل اتي بلعد